

رقم الصفحة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦٤ بنشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري ٣٨٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تجديد إعارة السيد المهندس محمد محمود غزال مدير عام الإدارة العامة لـ ليكابيكاكا والكهرباء لمحافظة الإسكندرية لمؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية ...

٣٨٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتجديد مرتب وبدل تمثيل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لـ إسكان و التعمير ...

٣٨٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ بقواعد تنفيذ المادتين ٤٢٧ و ٤٢٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ...

٣٨٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام نظام شركة التعمير والمساكن الشعبية ...

٣٨٦

(٤) أن يجيد القراءة والكتابة

(٥) أن يكون عضواً عاملًا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ومضت على عضويته هذه مدة سنة على الأقل .

(٦) الائكون أملأكه وأمواله قد فرضت عليه الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ، أو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

(٧) لا يكون من حدود ملكيتهم الزراعية وفقاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي .

(٨) لا يكون من طبقت بشانهم القوانين الاشتراكية فيهازيد على مبلغ عشرة آلاف جنيه ” .

”مادة ٦ — يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الأمة كتابة إلى المحافظة المقيدة عضويته في إحدى الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي بها خلال عشرة أيام على الأقل من تاريخ فتح باب الترشيح ، على أن يكون الطلب مصحوباً بإيداع مبلغ عشرين جنيهات خزانة المحافظة ، ويصدر وزير الداخلية قراراً بتحديد الفترة التي تقبل فيها طلبات الترشح ” .

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه نصها الآتي :

” كاشترط بالإضافة إلى هذه الشروط لاعتبار الشخص عاملًا لا يزيد مالكيوزه هو وأمرته (الزوج والزوجة والأولاد القصر) من الأراضي الزراعية ملكاً أو إيجاراً على خمسة وعشرين فدانًا ” .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بهمن تاريخ نشره ” .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٢٨٣ (٢٧ فبراير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣

في شأن مجلس الأمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وحل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص ،

وحل القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة ،

وحل مارثة مجلس الدولة ،

وحل موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه النص التالي :

” مادة ٥ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة :

(١) أن يكون مقيحاً بمجلسية الجمهورية العربية المتحدة ، فإذا كان اكتسابه هذه الجنسية بطريق الجنس ، وجب أن تكون قد مضت على ذلك عشر سنوات على الأقل .

(٢) أن يكون اسمه مقيداً في أحد جداول الانتخابات .

(٣) أن يكون بالغ الثامن عشر لثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .